

سوريا

# تحضيرات «جنيف» السعودية: إطاحة «الهيئة» لحساب وفد موحد؟

كما فرضت معادلات الميدان واقعاً جديداً، بات على واشنطن وحلفائها التعامل معه. يبدو المسار السياسي المربوط بالقرار الأممي 2254، طريقاً شامكاً لهياكل المعارضة العالقة قبل «جنيف 1». ومن المحتمل أن يقود التوافق الروسي - الأميركي على مرجعية «الحل» الأممية، إلى إطاحة تلك الهياكل، وعلى رأسها «الهيئة التفاوض العليا»

من الجولات. بواكير ما قد تشهده جنيف بدأت من أروقة اجتماعات الرياض التي يفترض أن تنطلق غداً. إذ خرج عدد كبير من صقور «هيئة التفاوض العليا» المعارضة باستقالات «اعتراضية»، أمس، وعلى رأسهم كان المنسق العام رياض حجاب. الاستقالات التي صوّرت كاعتراض على السقف المتدني، لطروحات توحيد الوفد المعارض، والذي لا تشترط رحيل الرئيس بشار الأسد، أتت بعد ثلاثة أشهر من نفي «الهيئة» ممثلة بمنسقتها العام أي ضغوطات سعودية بهذا الخصوص، وضمت عناصر من الجناح المحسوب على قطر. يومها، خرجت أخبار تتحدث عن طلب الرياض اجتماع الغد، بسقف مطالب ضمن القرار الدولي 2254. وجاءت هذه الاستقالات بعد حديث مطوّل في كواليس المعارضة عن قرب تنحية حجاب من منصبه، إلى جانب عدد كبير من شاغلي المناصب في «الهيئة». وهذا ضمن تفاهم روسي - أميركي، اشركت فيه السعودية كراعية لحوار منصات المعارضة، وتم البت فيه خلال زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، المطوّلة إلى دول الخليج. الانزياح السعودي لتشكيل وفد موحد لا يخرج عن فحوى البيان المشترك الذي خرج قبل أيام عن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ونظيره الروسي فلاديمير بوتين. هذا البيان طلب بوضوح من جميع الأطراف، الانخراط الفاعل ضمن محادثات جنيف، محدداً القرار الدولي 2254 كمرجعية وحيدة لأي حل سياسي. وهو قرار يؤكد أن الانتقال السياسي يجري عبر

تطراً تغييرات كثيرة ومتسارعة على المشهد السوري، بشقيه الميداني والسياسي، تشير في معظمها إلى بدء مرحلة جديدة من عمر الحرب. ومن المتوقع أن تكون المعارك المستقبلية فيها محدودة وواضحة، بعد تثبيت خطوط «منع تصادم» واتفاقات «تخفيف تصعيد» على طول الجغرافيا السورية. ولكن هذا «الاستقرار» مرتبط بقوينة تلك الاتفاقات عبر تقدم على المسار السياسي. ومع التغييرات التي طرأت على طريقة إدارة الدول الداعمة للمعارضة السورية. وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية - للمحور المعارض، يمكن التطلع إلى جولة محادثات جنيف المقبلة، على أنها ستشكل نقطة مهمة في مسار الحل السياسي، بمعزل عن نجاحها في تحقيق اختراق عن سابقتها

لتحرك في عدد من الدول، تضامناً مع حجاب، وغيره من المستقلين، ومنهم سهير الأتاسي وعبد

## شن بعض المعارضين حملة ضد «منصة موسكو» لموقفها من «إزاحة الأسد»

الحكيم بشار. وترافقت بحملة مضادة ضد منصة موسكو، التي جددت تأكيدها أن مطلب «إزاحة الأسد» عن الحكم كشرط مسبق،

من معارك قرية عرفه في ريف حماه امس (أ ف ب)



مرفوض بالكامل. وينتظر ما سيخرج عن اجتماع الرياض الذي يفترض أن يمتد على يومين، في ضوء الاتصالات الواسعة التي أجراها أعضاء من «الهيئة» خلال الشهر الماضي، في محاولة لضم أكبر طيف من الشخصيات المستقلة المقربة منها، لضمان تمثيل أوسع ضمن الوفد الموحد، على حساب منصتي القاهرة وموسكو. وفي مقابل الخلافات الداخلية بين المعارضات، تخوض موسكو وأنقرة تحدياً خلاقاً جديداً، حول مشاركة «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي في مؤتمر «الحوار الوطني» الذي تعد له روسيا. وأكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ضرورة تمثيل كافة مكونات المجتمع السوري. بدوره، أشار مستشار السياسة الخارجية في الكرملين، يوري أوشاكوف، إلى أن موضوع مشاركة القوى الكردية في المؤتمر، سيُتناول خلال القمة الثلاثية المرتقبة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والروسي فلاديمير بوتين، والإيراني حسن روحاني، في مدينة سوتشي الروسية. وفي موازاة الإصرار التركي على تحييد «الاتحاد الديمقراطي»، شهد ريف حلب الغربي أمس، تصعيداً جديداً، بعد إعلان تركي عن تعرض إحدى «نقاط المراقبة» التي يشغلها هناك، لقصف بقذائف الهاون من طرف «وحدات حماية الشعب» الكردية. وقالت وكالة «الأناضول» إن القصف لم يسبب إصابة أي من الجنود الأتراك، وإن وحدات الجيش التركي ردت على مواقع إطلاق تلك القذائف.

(الأخبار)

العراق

# القضاء العراقي يبت حكمه: «استفتاء كردستان» باطل

قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق، أمس، بعدم دستورية الاستفتاء الذي أجرته إقليم كردستان على الاستقلال يوم 25 أيلول، وبيّطلت نتيجة التصويت

بغداد - محمد شفيق

انتظرت المحكمة الاتحادية العليا (أعلى سلطة قضائية في العراق) أكثر من شهرين للبت في عدم دستورية الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، الذي أُجري في 25 أيلول الماضي، لتقطع بذلك «شعرة معاوية» التي تمسك بها الأكراد بشأن استفتاءهم، على الرغم من المواقف التي أجمعت على رفض الاستفتاء. وجاء قرار المحكمة، أمس، استكمالاً لـ «الأمر الولائي» الذي أصدرته في 18 أيلول، بإيقاف إجراءات الاستفتاء لحين البت بدستوريته بناءً على الدعاوى المقامة ضده، وهو ما رفضته أربيل وقررت المضي بإجرائه، ومنذ ذلك التاريخ أراجأت المحكمة لأكثر من مرة البت بدستورية الاستفتاء.

وقالت المحكمة في منطوق قرارها، بحسب بيان رسمي، إن «الاستفتاء الذي أُجري في يوم 2017/9/25 في إقليم كردستان وفي المناطق الأخرى خارجه، ووفقاً للهدف الذي أُجري من أجل تحقيقه وهو استقلال إقليم كردستان والمناطق الأخرى خارجه التي شملت بالاستفتاء، لا سند له من الدستور ومخالف لأحكامه... وقررت عدم دستورية الاستفتاء وإلغاء الآثار وكافة النتائج المترتبة عنه». وأكدت المحكمة أن قرارها صدر استناداً إلى أحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (93) من الدستور، التي تنص على أن «الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والأنظمة والتعليمات، والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء، وذوي الشأن، من الأفراد وغيرهم، حق الطعن المباشر لدى المحكمة». وفيما لم يُبد رئيس حكومة إقليم كردستان جبيرفان البرزاني، الذي عقد مؤتمراً صحافياً بعد نحو ساعتين من صدور الحكم عقب اجتماع لحكومته، موقفاً واضحاً من قرار المحكمة، وصف الحزب «الديموقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البرزاني القرار بـ «المسيئ».

حزب الرئيس الراحل جلال طالباني، بدا موقفه متحمساً لقرار المحكمة، إذ أكد رئيس الكتلة النيابية التابعة للحزب أريز عبدالله التزام قرار المحكمة «لأن قراراتها تُعد ملزمة للجميع»، داعياً حكومة «الإقليم» إلى الالتزام، ومذكراً بإها بتعهد سابق قطعتة على نفسها بشأن التزام قرارات المحكمة. أما في بغداد، فقد رحّبت حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي بالقرار، معتبرة إياه «معززاً

## فؤاد معصوم من الكويت: القرار ملزم للجميع بغض النظر عن المواقف الفردية

لموقف الحكومة الدستوري في بسط السلطة الاتحادية، ورفض الاستفتاء وعدم التعامل معه». وقال مكتب العبادي، في بيان، إنه يدعو «الجميع إلى احترام الدستور، والعمل تحت سقفه في حل جميع المسائل الخلافية، وتجنب اتخاذ أي خطوة مخالفة للدستور والقانون». وفي السياق ذاته، أعلن رئيس الجمهورية فؤاد معصوم من الكويت، التي وصلها صباح أمس

(الأخبار)